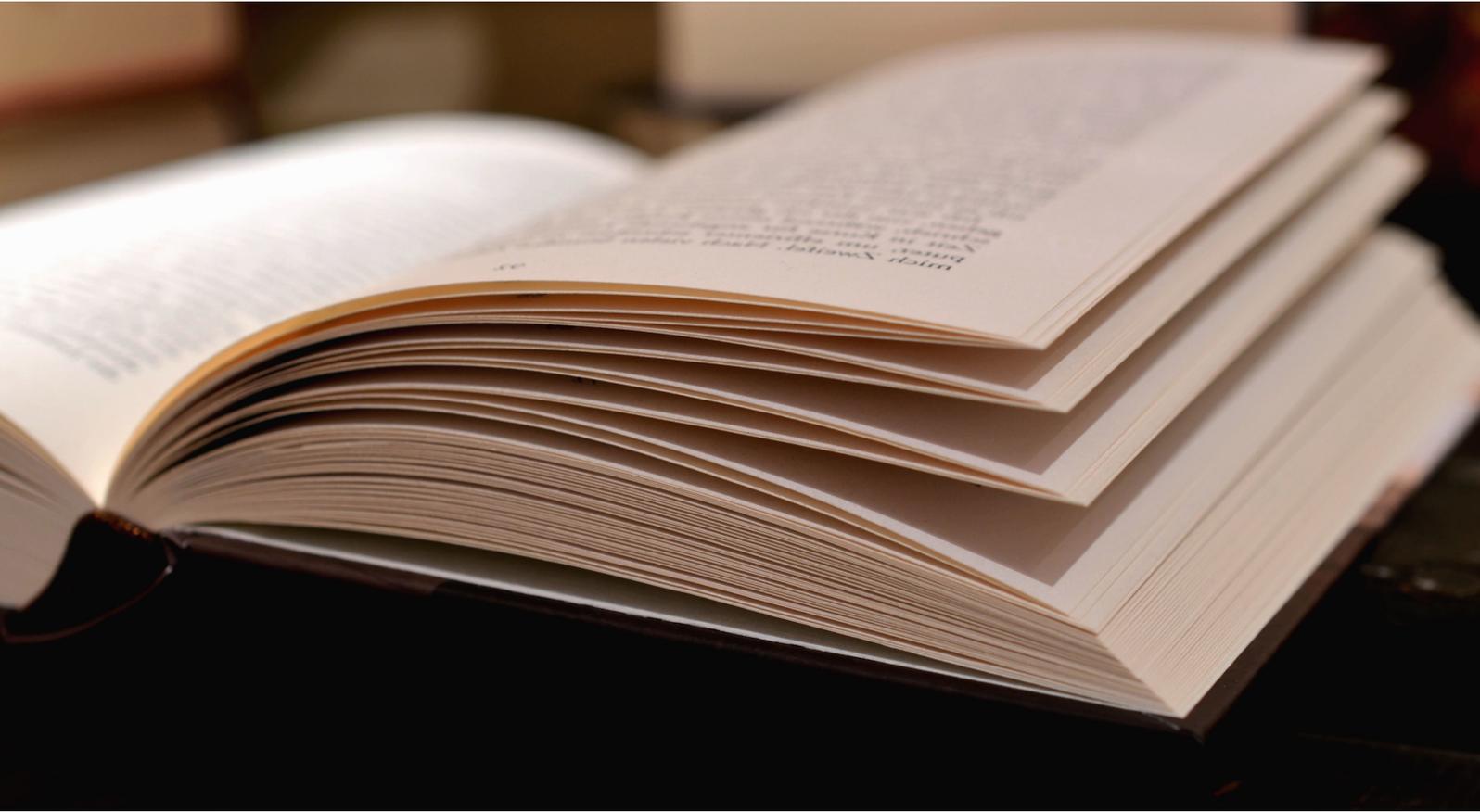




Ministry of Foreign Affairs of the
Netherlands



ميثاق منع ومكافحة التطرف العنيف



معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧



أنتجت المادة في هذه النشرة من قبل د. نيفين بندقي وبارق محادين والأثنية أوزبورن ونادين صايغ دعمت وزارة الخارجية الهولندية تمويل هذه النشرة. والتي تعكس آراء مؤلفيها وليس بالضرورة وجهة نظر وزارة الخارجية الهولندية.

شروط إعادة النشر:

لا يجوز إعادة نشر أي معلومات من هذه النشرة كلياً أو جزئياً وبأي وسيلة دون موافقة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا. للحصول على موافقة المعهد يرجى مراسلة قسم الاتصال على البريد الإلكتروني: info@wanainstitute.org. نشرت بواسطة معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الجمعية العلمية الملكية، عمان – الأردن.

تصميم الغلاف: لين سانترمانس

صورة الغلاف: (CC) Conger Design

ترجمة: عمر صوفان

التصميم الداخلي: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا وشركة المطبعة الاقتصادية.
جميع الحقوق محفوظة لمعهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن. © ٢٠١٧

ما هو ميثاق منع ومكافحة التطرف العنيف؟

يقدم هذا الميثاق وثيقة أساسية لصانعي السياسات والجهات المانحة والشركاء العاملين على تنفيذ برامج منع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن. العديد من أصحاب الشأن يقومون بالفعل بعمل قيم يصب في منع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن، ويعترف هذا الميثاق بأهمية هذا العمل ولا يرغب بأن ينتقص أو ينتقد من الجهود المبذولة حالياً، بل يأتي بمثابة خدمة ودليل للجهود المستقبلية في هذا الشأن.

كجزء من مشروع "الدين من أجل السلام والتنمية في إقليم غرب آسيا وشمال أفريقيا"، أجرى معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا بحثاً تحليلياً لمحركات التطرف في الأردن والعلاقة بين برامج الأمن الإنساني وسياسات منع ومكافحة التطرف العنيف بالإضافة إلى عينة مختارة من السرديات المضادة للتطرف. وصُممت توصيات السياسات العامة في هذا المشروع بأسلوب تشاركي وبمُدخلات من الشباب والمجتمع المدني والممارسين في قطاع التنمية والقادة الدينيين وممثلي الحكومة. ويعتمد الميثاق المعروض هنا أيضاً بشكل كبير على مُدخلات الشباب والقادة الدينيين من أئمة وواعظات في ورشات العمل التي صُممت لهذا الغرض في أواخر عام 2017.

ويجب التنويه إلى أن وزارة الخارجية الهولندية قد مولت هذا المشروع بدعم سخّي، إلا أن مخرجات البحوث وهذا الميثاق لا يعكسان بالضرورة آراء ونهج الحكومة الهولندية في سياسات منع ومكافحة التطرف العنيف.

يقدم الميثاق نقاطاً مواضيعية (Thematic points) بشأن تغييرات السياسات العامة اللازمة من أجل إدارة التطرف وتوفير برامج فعالة لمنع ومكافحة التطرف العنيف. كما ينظم ويعرض الميثاق مجالات العمل ذات الأولوية. ونظراً إلى أن الدوافع السياقية للتطرف في الأردن تشكل أيضاً النقص في مؤشرات الأمن الإنساني، فإن المبادئ التوجيهية لهذا الميثاق تعالج احتياجات منع ومكافحة التطرف العنيف من هذا المنظور الأوسع.

السياق الأردني

سببت التغييرات الجارية في السياق الجيوسياسي لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بما في ذلك فقدان تنظيم داعش للمناطق الجغرافية التي سيطر عليها، تغييراً في مناخ التطرف في الدول المجاورة. ويأخذ هذا الميثاق بعين الاعتبار هذه التغييرات وأثارها على الأردن عند توجيهه وتقديم النصيحة لأصحاب الشأن والمصلحة في منع ومكافحة التطرف العنيف.

أولاً، ونظراً إلى أن السياق الاجتماعي الاقتصادي في الأردن لم يتغير بشكل كبير، فإن دوافع التطرف لا تزال قائمة وقد تظهر بأشكال وتجليات مختلفة. ولهذا، فإن تدابير منع ومكافحة التطرف العنيف للأعوام المقبلة يجب أن تعالج القضايا البنوية التي تسبب الراديكالية والتطرف العنيف. ثانياً، يجب أن ينتقل التركيز في هذا المجال الآن إلى المقاتلين العائدين من مجموعات مثل داعش. وأخيراً، في حال بقاء الإطار الأيدولوجي للجماعات المتطرفة في مجتمعات المنطقة حاضراً، فمن المحتمل أن تقوم داعش وجماعات أخرى بإعادة التفكير مجدداً في آليات التجنيد وربما في اختيار تكتيكات عسكرية أكثر ابتكاراً.

ميثاق منع ومكافحة التطرف العنيف للأردن

ضمن مظلة الأمن الإنساني الأوسع نطاقاً، يعرض هذا الميثاق مبادئ أساسية متفق عليها ينبغي استخدامها لتعزيز فعالية جهود وبرامج منع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن. أما المبادئ التوجيهية التالية فقد صُنفت بصورة مواضيعية ووفقاً للاحتياجات الأكثر إلحاحاً بحسب المشاركين في الدراسات.

1. الحوكمة

- يدعو الميثاق وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى إنشاء لجنة عمل مشتركة تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الغير حكومية والجهات المانحة. وتُكلف اللجنة بتطوير رؤية متكاملة للجهود المبذولة من أجل تحقيق التكامل بين جهود منع ومكافحة التطرف العنيف والجهود المبذولة في مجال الأمن الإنساني، فضلاً عن التنسيق بين الجهات الفاعلة، وتقييم أثر هذه الجهود.
- يدعو الميثاق الحكومة الأردنية إلى الإسراع في الإجراءات القانونية لمحاسبة حالات الفساد القائمة، وإيجاد طرق إستجابة جديدة إلى شكاوى الفساد مما يكفل معالجة هذه القضايا بشفافية وسرعة. ويُعد الفساد محرك التطرف الأكثر تأثيراً بحسب الشباب، ومن شأن تدابير من هذا القبيل أن تسهم بشكل إيجابي في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة.
- يحث هذا الميثاق وزارتي العدل والداخلية إلى توحيد الإجراءات القانونية وضمان تطبيق القانون بالتساوي على جميع الأردنيين بغض النظر عن موقعهم في شبكات السلطة أو انتمائهم القبلي. حيث يؤدي الشعور بالظلم الاجتماعي وقلة الحيلة المنتشر بشكل واسع النطاق لدى الشباب إلى بحثهم عن أوضاع اجتماعية - سياسية بديلة.
- يدعو هذا الميثاق الحكومة إلى تنفيذ المبادئ الديمقراطية للحوكمة التمثيلية. إن إضعاف الأحزاب السياسية بشكل منهجي قد ترك الشباب دون إيجاد من يمثل أصواتهم. ويطلب الميثاق من الحكومة دعم الأحزاب السياسية الأصغر حجماً من خلال التمويل الذي يُقدّم للأحزاب التي تضم أكثر من 500 منتسب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الأحزاب السياسية متاحة في جميع المحافظات. وإن تعذر ذلك، فأن يتمكن الناخب/ة من التصويت للأحزاب من خارج محافظته/ها.
- يحث هذا الميثاق وزارة الداخلية ووزارة العدل على تطوير وتوضيح السياسات المتعلقة بإعادة تأهيل العائدين وإعادة دمجهم. ويمكن أن يستفيد هذه الاجراء من مُداخلات الخبراء متعددي التخصصات، إلى جانب البحوث والتقييمات التي من شأنها مساعدة السلطات على تحسين معدل نجاح هذه البرامج.

2. التحديات الاجتماعية

- يوصي هذا الميثاق أصحاب الشأن والمصلحة في منع ومكافحة التطرف العنيف بالعمل بشكل وثيق مع المنظمات الغير حكومية المحلية والمنظمات المجتمعية لزيادة الوعي بعملية التطرف وأشكاله وأنماط الأفراد المتطرفين. فالجهات الفاعلة المحلية هي الأفضل تجهيزاً لبناء قدرات القادة المحليين والشباب على إدارة التطرف. ويتحقق ذلك من خلال أنشطة توعوية موجهة لشبكات الدعم المحلية بما في ذلك الزعماء الدينيين والعشائريين والشرطة المحلية والنشطاء من الشباب والنساء.
- يدعو هذا الميثاق وزارة التنمية الاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات الدولية الغير حكومية إلى إنشاء مراكز الدعم الأسري التي تعالج مخاوف الأسر المفككة والعنف الأسري وتقدم إرشادات بشأن مهارات الأبوة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الوصول وتقديم التوعية إلى الأمهات اللواتي لهن تأثير ومكانة في الأسرة والمجتمع. وينبغي أن تشمل الخدمات أيضاً توجيهاً من خبراء بشأن توجيه أفراد الأسرة المتطرفين وتوفير دعم لهم يُحد من قابليتهم للتطرف.
- يشجع هذا الميثاق الجهات الفاعلة المحلية والجهات المانحة على تعزيز ونشر قصص النجاح للأشخاص الذين يُمثلون قنوات حسنة في مجتمعاتهم المحلية، وخاصةً لدى الأطفال والشباب بحيث تُلهمهم هذه القصص للإنخراط الإيجابي في المجتمعات المحلية وتعزز قيم المواطنة الفاعلة لديهم.
- يدعو الميثاق المنظمات الدولية الغير حكومية والجهات المانحة والهيئات الحكومية ذات الصلة إلى زيادة الوعي وبدء نقاش عام حول إعادة دمج وتأهيل العائدين المنبذين حالياً في مجتمعاتهم المحلية. ومن الضرورة بمكان

- زيادة هذا الوعي وبدء هذا النقاش العام حيث أن من شأنهما المساهمة في منع دفع هؤلاء العائدين إلى التطرف مجدداً ودرء المخاطر المحتملة المتمثلة في عودة العائدين من ذوي الخبرة العسكرية إلى المجتمعات المحلية.
- يسلط هذا الميثاق الضوء على حاجة وأهمية أن تتماشى المشاريع مع السياقات المحلية وأن تكون الخدمات الاجتماعية قائمة على الطلب المحلي. وعليه، فإنه يستوجب تطوير أفكار المشاريع بناءً على إفادات من المجتمعات المحلية بعيداً عن أولويات المانحين أو هواجس الجهات الفاعلة الدولية التي قد لا تُراعي هذه الأولويات، أو السياق المحلي.

3. التمكين الاقتصادي

- يدعو هذا الميثاق وزارة العمل إلى العمل مع النقابات العمالية على إصلاح سوق العمل وتقديم نهج يمكن من خلاله أن يزيد عدد الموظفين المحليين في المنظمات المحلية والدولية. إذ تُبث أن الحرمان الناتج عن البطالة التي يعيشها الأردنيون المتعلمون، بالإضافة إلى التكاليف الاجتماعية للبطالة هي أحد العوامل الحاسمة في عملية التطرف.
- يجب على الجهات الفاعلة الدولية والحكومية والجهات المانحة، العمل معاً من أجل تعزيز العمالة المهنية كمصدر للإنجاز والفخر في الأردن، بطريقة يمكنها أن تقلل من البطالة ونقص عمالة الأردنيين، وتأثير ذلك المحتمل على تطرف الأفراد.
- يدعو هذا الميثاق الحكومة والجهات المانحة والقطاع الخاص إلى العمل معاً من أجل ردم الفجوة التنموية بين عمان وباقي المحافظات، والتي تساهم في الشعور بالتهميش والحرمان النسبي لدى بعض الأردنيين.

4. وسائل الإعلام

- يدعو هذا الميثاق العاملين في وسائل الإعلام والمانحين والمنظمات الدولية الغير حكومية وأصحاب الشأن والمصلحة في منع ومكافحة التطرف العنيف في الأردن إلى إنشاء لجنة غير رسمية لتوليد مصطلحات موحدة تتعلق بمسائل الراديكالية والتطرف العنيف. فاللغة يجب أن تكون متنسقة ومفهومة بشكل جيد حتى تتمكن من تشكيل الرأي العام بشكل ناقد يمنع من سوء الفهم.
- يمكن لهذه اللجنة غير الرسمية أن تعمل أيضاً مع الناشطين الشباب لتقديم سرديات بديلة بناءً على الدروس المستفادة من المبادرات المحلية المماثلة.
- يوصي هذا الميثاق أصحاب الشأن والمصلحة بوضع وتطوير استراتيجية شاملة مع عدد كبير من الأطراف المعنية، الحكومية وغير الحكومية، لنشر خطاب مجتمعي يقوم على قيم المشاركة والتعاون والقبول بالآخر.
- يوصي هذا الميثاق بإدراج الأمية الرقمية والإعلامية في البرامج التعليمية. وبصفة خاصة، ينبغي تعليم الشباب على تقييم الرسائل المقدمة إليهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفهمها على نحو نقدي.
- يحث هذا الميثاق أيضاً أصحاب الشأن والمصلحة على التعاون مع الأفراد ذوي الرصيد والمكانة الاجتماعية وتقديمهم كنماذج فعالة لمنع ومكافحة التطرف العنيف. على سبيل المثال، قد يستخدم أصحاب الشأن والمصلحة المعنيين أشخاصاً مؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع السرديات البديلة للتطرف.

5. الشباب

- يحث هذا الميثاق وزارة الشباب، وبمساعدة الشباب أنفسهم، على إعادة تنشيط مراكز الشباب غير الفعالة وغير المستغلة في جميع أنحاء الأردن، مما سيسمح بالمساهمة المنتجة والبناء للشباب في مجتمعاتهم، ويشعرهم بأنهم منخرطون بشكل مباشرة في صقل هذه الأنشطة والتمتع بفوائدها ومزاياها. حيث وُجدَ بأن وفرة أوقات الفراغ بين الشباب يشكل أحد العوامل الرئيسية في كيفية تعرفهم على المُجندين للجماعات المتطرفة، على الإنترنت وبشكل شخصي على حد سواء.

- ينصح هذا الميثاق أصحاب الشأن والمصلحة بإدراج شروط في القطاع الخاص تحفز المسؤولية الاجتماعية للشركات بحيث يُوفر هذا القطاع فرصاً تدريبية وتمويلية محدودة لرواد الأعمال الشباب.
- يؤكد الميثاق على أهمية التنسيق بين وزارتي الشباب والعمل. وللتخفيف من مشكلة البطالة الكبيرة بين الشباب في الأردن، ينبغي لوزارة الشباب أن تكون على اتصال فعال ومتواصل مع المجتمعات المحلية والمصانع وغيرها. ويمكن لوزارة العمل أن تتفق مع الشركات على توفير فرص التدريب والتأهيل التي توفر الخبرة والاستفادة المثمرة من الوقت للشباب. ويمكن أيضاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن تضطلع بدور هام في تنسيق هذه العمليات.
- يود هذا الميثاق أن يؤكد على الحاجة إلى إنشاء قنوات آمنة للشباب لمناقشة مخاوفهم من التطرف أو الآراء المتعلقة بالمسائل الدينية والسياسية. ومن المهم الاستثمار في شبكات الدعم المحلية لتوفير مساحات آمنة وتوفير المشورة من قبل القادة الدينيين ومستشاري الدعم النفسي والاجتماعي ونماذج القدوة المحلية.
- يحث هذا الميثاق الجامعات إلى تحمل المسؤولية عن دورها في دعم الجهود المبذولة لمكافحة ومنع التطرف العنيف. ويمكن لهذه المسؤولية أن تشمل مراقبة مجموعات الحرم الجامعي والحد من احتمالية أن يقوموا بتشجيع خطاب الكراهية و/أو السلوك المتطرف في الجامعة، وتتعدى ذلك إلى تزويد الشباب بمساحات آمنة وبناءة لمناقشة المسائل المتعلقة بالدين والتطرف.

6. التعليم

- يحث هذا الميثاق وزارة التربية والتعليم على إيلاء مزيد من الأهمية للأنشطة اللامنهجية كالمسرح والفنون والتي يمكن أن تشجع مفاهيم مثل التسامح وتقبل الآخر منذ سن مبكرة. بعض الأمثلة على هذه الأنشطة تشمل: العمل المسرحي والفني والمناظرات ومسابقات الشطرنج والمخيمات الصيفية ومحاكاة المجالس الوزارية والمجالس البلدية والبرلمانات.
- يدعو هذا الميثاق وزارة التربية والتعليم إلى إعادة ترتيب أولويات المناهج الدراسية الحالية، مع التركيز على مهارات التفكير النقدي. مواضيع مثل الأخلاق والفلسفة يجب أن تُقدّم وتُناقش على نطاق واسع.
- يدعو هذا الميثاق المؤسسات التعليمية إلى إعادة التأكيد على وتفعيل دور المستشارين في المدارس. ومن الضروري أن يتوفر أخصائي نفسي اجتماعي مؤهل لدعم الشباب والشابات يوفر لهم فهم للقضايا المتعلقة بالصحة العقلية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى كبح عملية التطرف من خلال إعطاء الشباب الأدوات والقنوات الصحيحة لتوجيه مظالمهم ومعالجتها.
- يود هذا الميثاق أن يؤكد على الحاجة إلى تغيير المقاربة تجاه التعليم المهني. ينبغي دعم ريادة الأعمال، جنباً إلى جنب مع التعلم بين الأقران، وتعزيز قيمة المسارات الوظيفية غير التقليدية التي غالباً ما تركز على المهارات الناعمة.
- كما يدعو هذا الميثاق المؤسسات التعليمية إلى رفع مستوى الوعي في المدارس الثانوية حول الفساد والظلم الاجتماعي، وكيف يمكن معالجة هاتين المشكلتين دون اللجوء إلى التطرف وإتخاذه كردة فعل.
- يقر هذا الميثاق أيضاً بضرورة إدراج الأحزاب السياسية في التعليم - وبالتحديد التعليم الثانوي - لزيادة الوعي حول الغرض من الأحزاب في السياسة والمجتمع ككل.

7. المؤسسات الدينية

- يدعو الميثاق وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية إلى تسهيل قنوات الاتصال بين الجمهور والأئمة المؤهلين، وينبغي أن يشمل ذلك تدريباً متخصصاً للأئمة والواعظات ليكونوا قادرين على التواصل مع الشباب. حيث قد يؤدي عدم وجود سلطة دينية مؤهلة يسهل اللجوء إليها من قِبل الشباب إلى دفعهم [الشباب] نحو مصادر غير موثوقة للإجابة على مخاوفهم وأسئلتهم الدينية.

- يبحث هذا الميثاق وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية على توفير التدريب الآمن ومساحات النقاش للأئمة لمناقشة أدوارهم الوعظية والتحديات التي يواجهونها. إذ غالباً ما يشعر الأئمة بعدم الارتياح بالتواصل مع الوزارة للحصول على إرشادات حول كيفية التعامل مع المحادثات المتعلقة بالتطرف، والتي يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم خطير.
- يشجع الميثاق وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية على بدء عملية حوار مع أصحاب الشأن والمصلحة المحليين لإعادة النظر في دور المساجد في المجتمع وكيفية تحول الدور الاجتماعي والديني للمسجد بشكل إيجابي للمساهمة في جهود منع ومكافحة التطرف العنيف.

المُضَي قُدْمًا

في حين أن كل نقطة من نقاط هذا الميثاق تركز على جهة معينة معينة، من المهم أن نتذكر أن جهود منع ومكافحة التطرف العنيف لن تكون فعالةً إلا إذا طُبقت وتم تبنيها كجهد جماعي. ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان أن يكون هناك تعاون مفتوح بين الجهات الفاعلة، وأن تُنفذ مبادرات منع ومكافحة التطرف العنيف تحت مظلة مشاريع الأمن الإنساني لتوفير سياسات فعالة ومستدامة. ويبحث الميثاق كلاً من الحكومة والوكالات الدولية والجهات المانحة والمنظمات المحلية الغير حكومية والمجتمعات المحلية على التعاون الوثيق في هذه الجهود، بدءاً بالحوار المنتظم وخطط التنفيذ التفاعلية المتعددة التخصصات، وصولاً إلى أصحاب الشأن والمصلحة المتعددين بشأن التوصيات المفصلة أعلاه.



www.wanainstitute.org

غرب آسيا وشمال أفريقيا

هاتف: +٩٦٢٦٥٣٤٤٧٠١ | info@wanainstitute.org | الجمعية العلمية الملكية، ٧٠ أحمد الطراونة، عمان، الأردن

www.wanainstitute.org